الأمم المتحدة

A/75/761–S/2021/137

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
19 February 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البندان 37 و 38 من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

رسالة مؤرخة 12 شباط/فبراير 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

وفقا للنظام الداخلي لجامعة الدول العربية، وبصفة مصر الرئيس الحالي لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه القرار 8594 المعنون "الأوضاع العربية ودعم القضية الفلسطينية"، الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة في 8 شباط/فبراير 2021 (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين 37 و 38 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **إدريس**
السفير
الممثل الدائم

030321 250221 21-02218 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 12 شباط/فبراير 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

القرار 8594 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقدة في القاهرة في 8 شباط/فبراير 2021

الأوضاع العربية ودعم القضية الفلسطينية

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، في دورته غير العادية المنعقدة بتاريخ الاثنين الموافق 8 شباط/فبراير 2021 بمقر الأمانة العامة بالقاهرة، برئاسة جمهورية مصر العربية (رئاسة المجلس الوزاري د.ع 154)، وحضور السادة وزراء الخارجية ومشاركة السيد الأمين العام، وذلك بناءً على مبادرة مشتركة مصرية/أردنية لعقد الاجتماع، الذي أيدته كافة الدول الأعضاء،

- إذ يشير إلى التطورات التي تشهدها المنطقة العربية، والتي تستوجب وجود موقف عربي جامع يحول دون التدخلات الخارجية في الشأن العربي ويحقق الحماية للأمن القومي العربي ويخدم المصالح العربية المشتركة،

- وإذ يؤكد على ضرورة استعادة الزخم للعمل العربي المشترك استناداً إلى رؤية تواكب التطورات وتسعى لتحقيق مصالح الشعوب العربية في عالم متغير تتعدد فيه التحديات، وإلى مبدأ سيادة القرار للدول العربية، مع التمسك الكامل بالقضايا المبدئية والحقوق الثابتة التي لا تتغير مع الظروف وعلى رأسها القضية الفلسطينية،

- وإذ يؤكد أن الأمن القومي العربي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الوطني لكل دولة، وضرورة وقوف الدول العربية صفاً واحداً لمواجهة الأخطار المحدقة والتدخلات الدولية والإقليمية والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لسيادة الدول العربية للدفاع عن المصالح العربية المشتركة،

- وإذ يؤكد على كافة قرارات مجلس جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وعلى أهمية إعادة اللحمة إلى الصف العربي، والتمسك بالموقف العربي الجامع حيال حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرجعيات الخاصة بعملية السلام ومبادرة السلام العربية،

- وإذ يستذكر إعلان قيام دولة فلسطين بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988،

يقرر:

1 - التأكيد على أن الدول العربية، كمجموعة تحت مظلة جامعة الدول العربية، تدافع عن مصالح مشتركة وعن الأمن القومي العربي، وسط التفاعلات والتطورات المختلفة على الساحة الدولية، بما يحول دون الضغوط والتدخلات من القوى الإقليمية والدولية لتحقيق أجندات ومصالح تلك القوى على حساب المصالح العربية، وتسعى للحفاظ على مفهوم ومنطق الدولة تأميناً لوحدة الشعوب بعيداً عن منطق الانقسام داخل المجتمعات العربية، والتأكيد على ضرورة وجود دور عربي جماعي فاعل في مقاربة التحديات الإقليمية وجهود حل الأزمات التي تعصف بالمنطقة.

2 - إعادة التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للدول العربية، والتأكيد مجدداً على التزام كافة الدول العربية بدعم حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف، وعلى رأسها تقرير المصير وحق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، والتأكيد على ضرورة إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 (د-3).

3 - التشديد على تمسك الدول العربية بحل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية التي أقرت عام 2002 بكامل عناصرها، ومبدأ الأرض مقابل السلام، واعتبار هذا الحل السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، ومطالبة الجانب الإسرائيلي بالاستجابة لمبادرة السلام العربية.

4 - مواصلة الدول العربية الدفاع عن حق دولة فلسطين في السيادة على أراضيها وعاصمتها القدس الشرقية، وحماية مقدساتها؛ والتأكيد على أهمية دور الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس في حماية هذه المقدسات، وفي الحفاظ على الهوية العربية للمدينة والوضع التاريخي والقانوني القائم فيها، والتأكيد على أن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة إدارة هذه المقدسات وشؤونها كافة؛ والتأكيد على الدور الذي تقوم به لجنة القدس ووكالة بيت مال القدس الشريف، الذراع التنفيذي للجنة، في الحفاظ على الهوية العربية ودعم صمود المقدسيين في الدفاع عن حقوقهم المشروعة.

5 - تأكيد الرفض العربي لأية مشروعات أو خطوات إسرائيلية أحادية الجانب تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني وتخالف القانون الدولي وتقوض حل الدولتين الذي لا بديل عنه، وإعادة التأكيد على ضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وفى مقدمتها قرارات مجلس الأمن الداعية إلى الوقف الفوري والكامل لكافة أنشطة الاستيطان، بما في ذلك في القدس الشرقية، لا سيما قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

6 - حث كل الأطراف الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية الدولية على اتخاذ خطوات عملية من أجل إطلاق مفاوضات ذات مصداقية تعالج جميع قضايا الحل النهائي تفضي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وإلى تحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين، والترحيب بجهود الأطراف الدولية، والإقليمية لدفع عجلة السلام العادل الذي يمثل خياراً استراتيجياً عربياً، والتأكيد على أهمية دور الولايات المتحدة الأمريكية وأطراف المجموعة الرباعية الدولية في هذا الإطار، وعلى أهمية انخراط المجتمع الدولي في تسهيل إعادة إطلاق مفاوضات سلام ذات مصداقية، بناءً على المرجعيات الدولية المعتمدة، تفتح الأفق لمستقبل أفضل للشعب الفلسطيني ولشعوب المنطقة، بالاستناد إلى مبادرة السلام العربية.

7 - الترحيب بقرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية القاضي بأن الاختصاص الإقليمي للمحكمة الجنائية الدولية في فلسطين يشمل الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967، وهي قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

8 - الترحيب بقرار دولة فلسطين إجراء الانتخابات وبالتطورات الأخيرة في إطار الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الفلسطينية، والترحيب بكل الجهود التي تبذل من أجل تأمين المصالحة الكاملة بين الفلسطينيين.

9 - التأكيد على الحاجة للوفاء بالالتزامات الناشئة بموجب مقررات القمم العربية المتعاقبة بشأن دعم موازنة دولة فلسطين، وتفعيل شبكة الأمان المالية بأسرع وقت ممكن.

10 - الإشادة بالدور الهام الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى)الأونروا(في توفير المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، وحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته تجاه هذه الوكالة الدولية من أجل مساعدتها على تجاوز العجز المالي الكبير الذي تعاني منه، والإيفاء بالتفويض الممنوح لها بقرار إنشائها.

11 - أهمية تواصل الدول العربية، بالتنسيق مع العضو العربي في مجلس الأمن، مع أطراف المجموعة الرباعية الدولية وجميع الأطراف المؤثرة بالنسبة لهذه القضية لحثها على الانخراط دون انتظار في العمل على التوصل إلى تسويتها.

12 - الطلب إلى الأمين العام إجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة لمتابعة تنفيذ القرار وتقديم تقرير إلى المجلس في هذا الشأن.

(ق: رقم 8594 - د.غ.ع - ج 1 - 2021/2/8)